جبهة الخلاص الوطني السورية ـ رؤية من الداخل (الاخيرة)

تسويق خدام كقائد للمعارضة مستحيل ولا اتفق مع تقييمه حول انهيار النظام بالضربة القاضية من براميرتز

حذف آية قرآنية من البيان الختامي قطعت شعرة معاوية مع الجبهة وقطباها لم يكونا يريدان اندادا بل ديكوراً

عبد الحميد حاج خضر*

(إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً).

لعله من مستجدات عالم السياسة أن يقدّم السياسي رأيه وتقييمه لمسألة أو حدث سياسي في بدايات نشوئه وبواكير ثماره، فمن السياسة الحصيفة، في مدارسها التقليدية، التكتم والتستر على مفردات الحدث السياسي حتى تينع ثماره ويحين قطافه، ولقد تركت مدارس السياسة الحديثة صخب ومضارعة الحدث والتنبؤ بمآلاته للإعلام، وأصحاب التنبوءات، والراجمين بالغيب.

الحديث اليوم عن جبهة الخلاص الوطني أو قل، إذا شئت، جبهة (البيانوني – خدام) حيث شاركت، بالقدر الذي سمح لي به، في إشادة بعض بنيانها.

لقد نصحني الكثير من الأخوة بالتريث قبل كتابة حيثيات الحدث، حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، خاصة بعد أن اعترفت لهم بعدم اطلاعي على بعض التفاصيل ـ لأني لم أكن في يوم من الأيام فضولياً، والفضولية قد تكون ضرورية في رصد جزئيات الحدث.

سوف أطرح، وبكل شفافية، التجربة التي عشتها مع جبهة الخلاص الوطني وحتى خروجي منها؛ راجياً الله سبحانه، أن يلهمني الصدق والصواب، وأسأل الله أن يكون عملي هذا لوجهه، فالعمل لا يقبل من المرء إلا إذا كان صواباً وخالصاً لله.

أهم وقائع المؤتمر:

بعد افتتاح المؤتمر في أحد قاعات فندق وبدء الجلسة المغلقة، التي لم تعد Dorchester مغلقة، ناقش المؤتمرون هيكلية الجبهة، وكان هناك ورقتان بهذا الشأن. الورقة الأولى قدمت من اللجنة التحضيرية، والثانية من قبل (حركة الحرية والتضامن الوطني)، وقد اقترح البعض استبعاد الورقة الثانية ـ لكونها طويلة وتفصيلية.

نحن لم نر في ورقة اللجنة التحضيرية منظومة محكمة تنافس ما تقدمنا به، بل مجموعة من التسميات والمصطلحات والتعريفات التي تطلب الورقة اعتمادها في العضوية وشروطها، في اللجان والمؤسسات التي ستقود الجبهة لكنها لا ترتقي إلى اطروحة منظومة أو نظام متكامل، ويمكن اعتماد كل ما ورد فيها من تسميات ومصطلحات، دون أن يمس جوهر القضية التي نحن بصددها ألا وهو إقامة نظام للضبط والربط والمتابعة والمحاسبة والإنجاز، وفي نفس الوقت تجنب الإخلال أو المساس بالقواعد الديمقراطية، ولهذا الغرض كانت البنية الهيكلية المقدمة من حركة الحرية والتضامن الوطني مشفوعة بنموذج لنظام داخلي ديمقراطي البنية والأصول، ونرجو القارئ الكريم أن يمعن النظر في الورقة المقدمة منا – ليتأكد بنفسه من صحة ما ذهبنا إليه.

أعتقد أن أقل من عشرة أشخاص من الحضور كانوا مطلعين على الورقة المقدمة ـ من قبل «حركة الحرية والتضامن الوطني»، ولا أعرف عدد الأعضاء الذين يعرفون الورقة الأخرى. أنا شخصياً اطلعت على الورقة وبقية الأوراق المقدمة – لأول مرة عند دخولي القاعة. لقد كانت اللجنة التحضيرية وسراة المؤتمر زاهدين بالمقترحات المقدمة، وكانوا بما لديهم فرحون وقانعون ومقتنعون، فبدا كل شيء يسير وفق الخط المرسوم، إلى أن ظهر ذلك «المشاغب» الذي أفسد التناغم المحموم، ولهذا طلب مني أن ألخص ما تقدمت به، ربما لإحراجي، خاصة وأن البعض قد ظن بي ظن السوء، وقد قمت بذلك، نافياً أن يكون هناك تناقض حقيقي بين الورقتين، بل ان إمكانية التكامل والمزاوجة بينهما أمر مستحب، وان سبب الطول هو وجود (نموذج لنظام) داخلي لمؤسسات الجبهة، يستحب الأخذ به، في حين أن ورقة اللجنة التحضيرية لا تعدو ما ذكرت آنفاً.

قالت العرب: إن العوان لا تعلم الخمرة (بكسر الخاء). ثلاثون سنة من العمل النقابي والسياسي والإداري كافية لجعل الغبي فطناً، والفطن خبيراً مجرباً. كل تلك الأساليب سميتها «فذلكات» بيروقراطية لا تنطلي عليّ. وتابعت وقائع المؤتمر بحذر أشد. طلب إلى لجنة الصياغة أن توفق بين المقترحين. أعتقد أن الكثير لم يلتفت إلى أهمية (النظام الداخلي)، ولكن رجلا مثل الأستاذ عبد الحليم خدام، مارس السلطة، وفي ظل نظام قاتم الاستبداد، يعرف تماماً أهمية النظام الداخلي في الضبط والربط والتوثيق وكبح جماح المستبد، وهو الوحيد الذي نظر إلى هذا الشأن بشيء من القلق والتذمر وتمتم بكلمات لم أسمعها جيداً لبعدي عنه.

حذف آية

عندما يحدث خلاف داخلي في أي مؤسسة ديمقراطية البنية، ويعرض الخلاف على القاضي، فأول سؤال يطرحه القاضي على المختصمين فيما بينهم؛ أين النظام الداخلي، وماذا يرسم النظام الداخلي في المسألة المطروحة؟ بل يحكم على أي مؤسسة على أنها ديمقراطية البنية والسلوك من خلال النظام الداخلي المعتمد وآليات اعتماده.

على كل حال لقد كان موضوع النظام الداخلي بالنسبة للمؤتمرين غير ذي شأن، ولم يكن للجنة الصياغة، التي كنت أحد أعضائها، الوقت لبحث أطروحة اللجنة التحضيرية أو أطروحة حركة الحرية والتضامن الوطني، فضلاً عن دمجهما أو المزاوجة بينهما، كما أقر المؤتمر، بل كان الجميع بهذا الموضوع من الزاهدين، ولتفريغ الشحنة والاحتقان تمركز الجدل حول رفض اعتماد مصطلح «اللجنة المركزية»، واستبدلها بمصطلح مجلس الخلاص الوطني الأكثر حيادية واعتدالاً. احتدم الجدل من جديد حول رفع أو إبقاء الآية الكريمة «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»، فقد طلب الدكتور صلاح عياش رفع الآية بحجة أنها توحي أن المؤتمر هو مؤتمر «الإخوان المسلمون».

قد يكون من المقبول ابتزاز الإخوان المسلمين كحركة سياسية، ولكن لهذا الدين من يذود عنه ويحميه. لقد رفضت أن ترفع الآية من البيان الختامي، وأحيل الأمر إلى المؤتمر العام، وقد ذكرت السادة الحضور بموقفي في لجنة الصياغة، ولما لم يكن رفع الآية الكريمة من البيان قد طرح في المؤتمر أصلاً. ولم يكن لي رأي في صياغة أو حتى الإطلاع على البيان الختامي ـ قبل عرضه على المؤتمر العام، والآية الكريمة تذكر أن العمل الطيب ما كان صواباً وخالصاً لوجه الله، ولم أحضر أصلاً المؤتمر لإشباع نرجسية أو «البروزة» وإنما لتوخي صواب العمل، وان يكون لوجه الله. وأنا؛ والحمد لله مسلم والآية عقيدة أعتقدها، ولغير المسلم حكمة يحسن اتباعها. بعد رفع الجلسة للتداول على هذه المسألة ومسائل أخرى؛ جاء البشير يزف «لي» نبأ بقاء الآية في البيان، فحمدت الله الذي شرفني بالذود عن قرآنه، ولكن بعد توزيع البيان بصيغته النهائية وزعت نسختان الأولى بدون الآية، وأعتقد أنها طبعت قبل الاحتجاج الصارخ مني ساندته أعداد قليلة من الأخوة الحضور. والنسخة الثانية التي تتضمن شطر الآية: «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ـ حيث حذف شطر الآية: «وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»، وهنا قطعت شعرة معاوية عندي بعد أن شرّعت راية «الوقاحة» العلمانية عالياً، فالشطر من الآية، الذي يذكّر باليوم الآخر حساباً وجزاءً، وينكره كل علماني، قد حذف وتحقق الغرض. «إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين». هذه الحادثة ذكرتني بمؤتمر اخر عقد في لندن ايضا عندما طالب احدهم بحذف البسملة في أول ورقة الميثاق.

لم تكن هذه الحادثة هينة عليّ، كما لم تكن القشة التي قصمت ظهر البعير، إلا أنها كانت الحاسمة التي جعلت قرار الخروج من الجبهة يجلب الطمأنينة والسكينة والحزم إلى نفسي. وقد شعر الإخوة، الذين طلبوا مني التراجع عن هذا القرار بإصراري على ذلك.

بداية الخروج

لقد بدأ قرار الخروج من الجبهة يكتب عندي بحروفه الأولى بعد مؤتمر بروكسل، عندما لاحظت أن السيدين، خدام والبيانوني، لا يريدان أنداداً، وإن وجودنا في بروكسل كان مجرد ديكور يمكن تبديله كلما سمحت الظروف واقتضت المصلحة، وتقاطر إليهم من يقدم إمارات الطاعة والخنوع بشكل أفضل، لقد انفض مؤتمر بركسل دون أن تشكل لجنة تحضيرية يعهد إليها بحشد القوى الوطنية بشكل أفضل لمؤتمر تأسيسي، ومع أن مؤتمر بروكسل بدا متواضع الحضور والزخم السياسي، إلا أن السيدين خدام والبيانوني أمسكا بقرار الاتصال والدعوة للمؤتمر التأسيسي. أنا شخصياً، ومن اتصلت بهم ودعوتهم للمشاركة في الجبهة، كنا نثمن الخطوة التي أقدم عليها السيد عبد الحليم خدام بالخروج على منظومة الاستبداد والطغيان والفساد والجهل، ونعتبرها ضرباً من ضروب الشجاعة والإقدام، كما كنا نعوّل على خبرته وإمكانياته في الداخل والخارج، ولكن وللحقيقة نقول إن تسويق السيد خدام، كقائد للمعارضة والطبقة السياسية والفكرية السورية، أمر شبه مستحيل، كما تكونت لدينا القناعة ـ أنه يصعب تسويق أي شخصية شاركت بالسلطة كقائد بديل للنظام في سورية، بل ان فكرة القائد الفرد لم تعد مقبولة عند شريحة الشباب التي تشكل 60 بالمئة من الشعب السوري، وان البديل الناجح هي البرلمانية المحكمة شكلاً ومضموناً، وعلى أي سياسي في سورية أن يعلم ويتعلم أن تكون أقصى طموحاته توظيف ما لديه من زخم مادي ومعنوي ليكون فرداً في مجموعة أو عصبة من أهل الموهبة والدراية والعزوة ـ تقود النضال ضد الطغيان والفساد أي sPrimus inter Pare.

في السياسات الجبهوية يجب على السياسي أن يسعى ليس إلى من يتوسم فيهم الولاء لشخصه فحسب، وإنما أيضاً إلى من يتوسم فيهم الدعم المادي والمعنوي لسياسة وأهداف الجبهة، وقد اقترحت دعوة أناس لا يتفقون ومزاجي السياسي، بل ومنهم من أساء إليّ شخصياً ـ لأني وجدت في مشاركته فائدة للجبهة، والأستاذ عبد الحليم خدام والدكتور حسام الديري شاهد على ذلك، وقد تعلمت ذلك من السيرة النبوية العطرة، فقد أشرك واستعان رسول الله (ص) في الجهد الدعوي المادي من لم يكن يؤمن بالإسلام أصلاً.

كما أسلفنا: انفض لقاء بروكسل، ولم يعين رسمياً لجنة تحضيرية تضطلع بدعوة السادة المشاركين في المؤتمر العام. أقصى ما استطعت أن أقدمه في هذا المضمار أن اقترح أسماء بعض الأخوة ـ دعي البعض منهم للمؤتمر، وكانوا في البعض الآخر من الزاهدين.

نحن في «حركة الحرية والتضامن الوطني» لا نحجر على أحد ولا نفرض على أحد رأياً لم يقتنع به بعد، وكنا، والحمد لله، أمينين على هذا المبدأ. نحن لم نكتب هذه الحيثيات لننال من «جبهة الخلاص». نحن نقدم تصورنا للعمل السياسي ولا نتستر على الأخطاء. نعم .. لقد كانت هناك أخطاء أشرنا إلى بعضها في مطلع هذه الرسالة، وسنشير على البعض الآخر، إن شاء الله.

أخطاء

في البيان الختامي: ذكر أن البيان الختامي نوقش من قبل المؤتمرين لأكثر من ثلاث ساعات في اليوم الأول، وأنشئت لجنة من كل الأطياف سهرت الليل لتضيف ما اتفق عليه المؤتمرون، ثم عرض عليهم صباح اليوم التالي، فاستمر النقاش ساعتين أخريين ليؤول بعد ذلك إلى صيغته النهائية.

ولكن البيان الختامي وزع على البعض قبل اسبوعين من انعقاد المؤتمر، وما عرض علينا في يوم انعقاد المؤتمر كان حصيلة مداولات الاسبوعين، ولو قارنت بين الصيغة الأساسية والصيغة المعدلة بعد حذف الآية ثم إعادة شطر منها، لما وجدت أي اختلاف يذكر.

ربما 33 سنة من العمل مع الفرنجة أفسدت ذوقي في طريقة التعاطي مع الفكر ومادته المكتوبة والمقروءة، فأصبحت عبئاً ثقيلاً على بقية الزملاء في لجنة الصياغة. أس الخطأ والخطل يكمن في المشروع الوطني للتغير، الذي كان محاكاة لإعلان دمشق. ولا بد من تقديم البرهان على الوفاء والإخلاص للثوابت.

لقد كان من العوامل الحاسمة في نجاح التجربة الديمقراطية في ألمانيا بعد الحرب الثانية هو حرص كل مواطنة ومواطن على أمانة الأداء ودقته، حتى في التفاصيل، مما أفسد على المتآمرين وطلاب السلطة والتسلط مشاريعهم في صناعة الاستبداد. إن العملية الديمقراطية سلسلة من الإجراءات الصورية الشكلية واجبة التنفيذ والاتباع، تماماً كقوانين السير، فلا مجال للتأويل والتفسير، بل التقيد والاتباع. وكان المسلمون أحرى باتباع ذلك، فالعبادات تقليد واتباع للهدي النبوي، وعندما بلغ الشطط بالبعض في تأويل وتفسير العبادات كان الاستبداد والباطنية أحد ثماره الكريهة. إن مادة الديمقراطية، كما استقرت عليه نظراً وممارسة، هي احترام إرادة الشعب بالتوافق أو ترجيح رأي الأكثرية إذا تعذر التوافق (وأمرهم شورى بينهم)، وعندما يحصل القرار بالتوافق أو بالأكثرية يصبح عقداً أو عهداً واجب الوفاء والالتزام، (يا أيها الذين آمنوا اوفو بالعقود) فلا يبقى إلا الالتزام والتطبيق الصارم لأن فساد القرار يكون بتأويله أو بالالتفاف عليه.

لم نكن نريد من جبهة الخلاص الوطني، وإعلان دمشق من قبل، مجرد تظاهرة سياسية ضد الظلم والاستبداد ولكن وبالدرجة الأولى بناء منظومة أو نظام برلماني يتصدى لنظام العسف والقهر والعدوان الذي أقامته الباطنية السياسية.

رغم الجهود المخلصة، التي بذلتها ثلة من الإخوة، لجعل الاتفاق الذي حصل بين البيانوني وخدام ـ جبهة للخلاص الوطني؛ إلا أن روح الأثرة ـ أبت إلا أن تتقوقع على ذاتها الأمارة بوحدانية القرار؛ أو ثنائيته، في أحسن الحالات.

من المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي (في دمشق) إلى مؤتمر جبهة الخلاص الوطني في لندن: للذكرى فقط: عندما عقد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق في بداية صيف 2005، وجاء دور انتخاب القيادة القطرية، أعلى سلطة في الحزب والدولة، رفع أحد الرفاق القياديين يده ليقترح على الرفاق أن يتولى أمر اختيار أعضاء القيادة القطرية الجديدة الرفيق بشار الأسد، فقبل الاقتراح بالإجماع، ولما كان الأمر خطيراً كان على الرفيق بشار الأسد أن يخلو خلوة حزبية، ليعود إلى قاعة المؤتمر ـ ليتلو على الرفاق أسماء القيادة القطرية النجباء، وما كاد ينتهي الرفيق بشار من تلاوة الأسماء حتى ارتفعت الأيدي بالتصديق والتصفيق مع السمع والطاعة والفداء بالروح والدم.

هذه المسرحية كانت معدة قبل انعقاد المؤتمر، ربما بشهور، ليتسنى لأهل الحل والعقد من المخابرات التأكد من حسن الطاعة والولاء ممن سيتولى هذا المنصب الخطير.

أعيد إنتاج هذه المسرحية بصورة ملطفة، للحفاظ على «سمعة المحل»، والتلاؤم مع أجواء لندن الديمقراطية. عندما فرغ المؤتمرون في لندن من كافة نقاط جدول الأعمال، وبقي فقط اختيار أعضاء الأمانة العامة وأعضاء مجلس الخلاص الوطني ـ رفعت الجلسة للتشاور، وما هي إلا نصف ساعة، حتى عاد المؤتمر للانعقاد من جديد.

تلى السيد عبد الحليم خدام 25 إسماً، مبتدئاً باسمه مثنياً بالسيد علي صدر البيانوني وهكذا حتى النهاية، الأسماء العشرة الأولى من القائمة المذكورة كانت أسماء أعضاء الأمانة العامة.

طلب الأستاذ عبد الحليم خدام التصويت على القائمة المطروحة فارتفعت الأيدي بالموافقة، وكنت الوحيد الذي لم يرفع يده بالموافقة، علماً كان إسمي على القائمة يحمل الرقم 17، ثم رفعت يدي طالباً شطب اسمي من القائمة، وعدم قبولي بهذا التكليف. علق الأستاذ عبد الحليم خدام على ذلك بالقول «إن الأستاذ عبد الحميد سوف يفكر بالأمر بعد أن تهدأ أعصابه». لم أكن متوتراً في حينها، كنت أتمنى بل وأسعى إلى آلية عملية وعلنية توافقية لاختيار أعضاء الأمانة العامة والمجلس الوطني. إن الاختيار الصحيح للقيادة يكون سليماً ـ عندما يفسر نفسه بنفسه ولا يحتاج إلى تأويل أو تبرير.

لماذا لم يطرح السؤال التالي على أعضاء المؤتمر مثلاً؟ يا قوم أشيروا علينا!! من ترون أنه أهل لعضوية الأمانة أو لعضوية المجلس؟؟ فيقوم الأخوة الحضور بترشيح من يتوسمون به القوة والأمانة، شرَطي القيادة. قد لا يذهب الخيار التوافقي العلني بعيداً عما طرحه الأستاذ عبد الحليم خدام، أي لن تقلب الطاولة، ولكن سيكون هناك تغير ما تطمئن إليه النفوس، وتوضع فيه النقاط على الحروف بشكل مقروء، حتى هذه اللحظة كنت أطمح بالاصلاح وأسعى إليه، ولم تكن القطيعة من الخيارات المطروحة.

أربعون عاما في المعارضة

إلا أن نشر إسمي كعضو في مجلس الخلاص الوطني في موقع «الشرق وموقع «جبهة الخلاص الوطني» المستحدث أثارني جداً، وطلبت من المشرف على الموقعين، وعضو الأمانة العامة للجبهة، أن يشطب اسمي من القائمة المنشورة على الموقعين المذكورين، بعد أن عاتبته على نشر إسمي مع علمه بأني لم أقبل هذا التكليف أصلاً. فقال إن ذلك يتطلب قرارا من الأمانة العامة، فاتصلت بالسيد علي صدر الدين البيانوني مصراً على شطب إسمي من القائمة المنشورة على الموقعين، فأجاب بنفس الجواب الذي أجاب به. الانسحاب من هيئة أو حزب أو مؤسسة لا يحتاج إلى قرار من رئاسة المؤسسة، سياسية كانت أو نقابية، ولو نظروا إلى اللائحة التنظيمية التي أقروها للتو ـ لوجدوا في المادة 23 تحت بند أحكام عامة «تنتهي العضوية في الجبهة بالانسحاب أو الفصل».

بعد أن انفض المؤتمر، وعاد الضيوف إلى بيوتهم ادعى البعض أن ثمة انتخابات جرت في نهاية المؤتمر تمخض عنها انتخاب أعضاء الأمانة العامة (احد عشر عضوا)، كما تم انتخاب أعضاء مجلس الخلاص الوطني (خمسة وعشرين عضوا)، وكنت أحد أعضاء المجلس، وإن انسحابي من مجلس الخلاص الوطني، ثم من جبهة الخلاص الوطني كان احتجاجاً على عدم انتخابي في الأمانة العامة.

لقد كانت أولى الكلمات التي قلتها للأستاذ عبد الحليم خدام، عند لقائنا أول مرة في بيته الباريسي: إذا كنت قد أمضيت في السلطة 40 عاماً فقد أمضيت في المعارضة 40 عاماً ـ لأفهمه أن منصب نائب رئيس الجمهورية في دولة مستبدة، حيث إرادة الشعب فيه مغيبة لا تعني شيئاً بالنسبة لي، كان عبد الحليم خدام في نظري آنذاك رجلا خارجا على سلطة مستبدة غاشمة ومجرمة، وفي خروجه فقط تكمن قيمة الرجل.

لو كان الموقع الذي وضعت به في مجلس الخلاص الوطني كان نتيجة انتخابات، كما يدّعون، لما فرطت بهذا الموقع أو غيره أبداً، فإرادة الأخوة الحضور، ممثلين لشخوصهم أو أحزابهم، هي من إرادة الشعب التي يجب أن تحترم.

نعم.. لقد كنت شديد الحرص على مفردات الديمقراطية شكلاً ومضموناً ـ حتى في أصغر جمعية أو اتحاد أسهمت بإقامته، وأسأل الله الثبات على ذلك، فأول خطوة على طريق الاستبداد تبدأ بالتأويل الفاسد، لما اتفق عليه وأصبح بمثابة العقد، الذي هو شريعة المتعاقدين.

من أسباب خروجي من جبهة الخلاص الوطني، أني لم أكن مقتنعا بالسيناريو المتفائل الذي كان يشيعه الأستاذ عبد الحليم خدام، عن قرب سقوط النظام بالضربة القاضية من السيد براميرز المحقق الخاص في قضية اغتيال الحريري. يجب على كل من يتعاطى السياسة اليوم أن يعلم أن الغرب يعيش أحط مرحلة خلقية عرفها التاريخ السياسي، فاغتيال الحريري ليس قضية إرهابية إجرامية يجب أن تعالج بأساليب قضائية مهنية عالية ليعرف الجاني وينال جزاءه العادل، وإنما قضية سياسية يتبضع بها الغرب أحياناً ويبتز بها من يشاء أحياناً أخرى.

إن جبهة الخلاص التي كنت أسعى إليها وأعمل لها تختلف عما تمخض عنه مؤتمر لندن، إن الشعب السوري يحتاج إلى جبهة ديمقراطية برلمانية البنية تقودها سراة الفكر، وأهل العزوة السياسية، أولئك الذين من لو أجريت انتخابات عامة حرة مباشرة متساوية وسرية سيكونون أول الفائزين بها؛ قيادات جماهيرية لا تخشى الرأي الآخر، ولا تكون أولى اهتماماتها إقصاء الرأي الآخر، فمن طبيعة الأشياء أن ينافح ويخاصم الإنسان من أجل رأيه، فالرأي لا يثبت إلا بالخصومة. كنا نريد جبهة تنطلق من الوقائع، فلا تستبعد من وقعت عليه الواقعة، وأصبح صاحب حق وثأر يطالب بحقه وثأره.

في مرحلة التحضير للمؤتمر التأسيسي تلمس بعض الأخوة في (حركة العدالة والبناء)، إمكانية الانضمام لجبهة الخلاص الوطني، وسعوا إلى ذلك، هكذا بدا لي آنذاك، فسارعت للتوسط، ورأيت أن من حقهم الانضمام إلى الجبهة، ولكن جهودي لم تكلل بالنجاح لأسباب منها:

أن الأستاذ عبد الحليم خدام كان حريصاً على تحالفه مع البيانوني ـ أكثر من حرصه على أي شيء آخر، وهو كحزبي مخضرم يعرف ـ أن الصراع بين الأخوة الألداء هو من نوع صراع (قابيل وهابيل) وخاصة عندما ينطلقون من نفس الإيديولوجية.

البيانوني يعتبر نفسه ممثل تيار الإسلام السياسي في التحالف أو الجبهة، ولهذا رفض أن تقبل حركة العدالة في الجبهة، كما رفض مشاركة بعض أمناء (حركة الحرية والتضامن الوطني) في المؤتمر التأسيسي، لخلفيتهم الإسلامية، بل ووافق على استبعاد عدد من الأخوة من جماعته نفسها من المشاركة في المؤتمر بناء على اعتراض بعض العلمانيين حفاظاً على «التوازن» كل هذه الإجراءات التعسفية لم أقبلها ولن أقبلها في المستقبل في أي تجمع سياسي، فالحركة السياسية لا تفصل على مقاس أهل الخصوصيات أو أهل الحزبيات الضيقة، أو ممن تقاعس عن الحضور من أدعياء النضال، فيعاقب لذلك أصحاب الحق والمروءة لإرضاء أهل الباطل.

ولهذا لم يكن صعباً على المراقب الحصيف أن يلحظ الخوف والوجل بادياً على وجوه من اختطف القرار، فأصبح وجلاً وكأن خيلاً تريد أن تغير عليه ـ يحسب أن كل صيحة عليه، وبات ومن تحالف معه خائفين من أن ينفرط عقدهم، ويتهاوى بيتهم، الذي أصبح أوهى من بيت العنكبوت.

في البداية قررت أن أخرج من جبهة الخلاص، ولكن ليس عليها، بعد أن أسهمت في قيامها، وكنت أتمنى أن تبقى هذه القناعات والحيثيات التي أشرت إليها حبيسة في نفسي، ولكن صلف البعض، و تداعيات الأحداث جعلت بعض الأخوة يلح بل يصر على تبيان ذلك للناس، خاصة أن ما أقدمت عليه جديد في عالم السياسة المديد، وقد يسهم في توعية البعض بأساليب الاستبداد ونشوئه ـ مما يولد مناعة عند البعض تسهم دون استفحاله. وأخيراً إن ادعاء البعض، أني أسعى الآن للعودة إلى جبهة الخلاص، وقد أقسم بالله على ذلك هو قول كذب وزور، فخروجي من جبهة الخلاص لم يكن نزوة أو طفرة، ولكن رأيت في جبهة الخلاص الوطني سحابة صيف، وسيذهب الجمع إلى العمل على قيام جبهة ديمقراطية تجمع كل من أصابه أذى الاستبداد والطغيان والفساد، فالحياة عقيدة وجهاد.

بشار الاسد في قلعة دمشق

لقطة من مؤتمر الجبهة في لندن

* الأمين العام لحركة الحرية والتضامن الوطني في سورية
ألمانيا ـ بوخوم
A.H.Hajkheder@gmx.net